

الفصل الرابع: البدو، والحضر، ونحل المعاش

المبحث الأول: أعدل العمران، وأكمّله.

المبحث الثاني: العرب، ومن في معنائهم.

المبحث الثالث: المغلوبون لأهل الأمصار.

المبحث الرابع: فاقدو الجاه من سكان المدن.

المبحث الخامس: الجاه المفيد للمال، والحضارة المفسدة للعمران.

- استنتاجات.

توطئة

يقول ابن خلدون: (اعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلهم من المعاش، فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله، والابتداء بما هو ضروري منه، وبسيط قبل الحاجي والكمالي، فمنهم من يستعمل الفلح من الفراسة والزراعة، ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان من الغنم والنحل، والدود لنتاجها، واستخراج فضلاتها، وهؤلاء القائمون على الفلح، والحيوان تدعوهم الضرورة ولا بدَّ إلى البدو؛ لأنه متسع لما تتسع له الحواضر من المزارع، والفدن، والمسارح للحيوان، وغير ذلك، وكان اختصاص هؤلاء بالبدو أمر ضروري لهم، وكان حينئذٍ اجتماعهم، وتعاونهم في حاجاتهم، ومعاشهم، وعمرانهم من القوت والكن، والدفاع إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة، ويحصل بلغة العيش من غير مزيد عليه للعجز عما وراء ذلك.

ويقول: (ثمَّ إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش، وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه، ودعاهم ذلك إلى السكون، والدعة، وتعاونوا في الزائد على الضرورة، واستكثروا من الأقوات، والملابس، والتأنق فيها، وتوسعة البيوت، واختطاط المدن، والأمصار للتحضر، ثمَّ تزيد أحوال الرفه، والدعة، فتجيء أحوال عوائد الترف البالغة مبالغها في التأنق في علاج القوت، واستجادة المطابخ، وانتقاء الملابس الفاخرة في أنواعها من الحرير، والديباج، وغير ذلك، ومعالجة البيوت، والصروح، وأحكام وضعها في تنجيدها، والانتهاه في الصنائع في الخروج من القوة إلى الفعل إلى غايتها، فيتجدون القصور، والمنازل، ويمجرون فيها المياه، ويعالون في صرحها، ويبالغون في تنجيدها، ويختلقون في استجادة ما يتخذونه لمعاشهم من

ملبوس، أو فراش، أو آنية، أو ماعون، وهؤلاء هم الحضر، ومعناه الحاضرون من أهل الأمصار، والبلدان.

ومن هؤلاء من ينتحل في معاشه الصنائع، ومنهم من ينتحل التجارة، وتكون مكاسبهم أنمي، وأرفه من أهل البدو؛ لأن أحوالهم زائدة على الضروري، ومعاشهم على نسبة وجدهم، فقد تبين أن أجيال البدو، والحضر طبيعياً لا بد منها كما قلنا).

المبحث الأول: أعدل العمران، وأكمّله

إذا كان أعدل العمران، وأكمّله كما يرى ابن خلدون هو الموجود في الأقاليم المتوسطة المخصوصة باعتدال المناخ؛ فإن هذا لا يعني أن هذه الأقاليم كلها على مستوى واحد من حيث العمران، ذلك لأنه كما يختلف العمران كثرة وقلة، كثافة وتخلخلًا، ازدهارًا وانحطاطًا باختلاف الأقاليم؛ فإنه يختلف كذلك في الإقليم الواحد، والمنطقة الواحدة باختلاف طبيعة الأرض من حيث الشروط الماديّة للحياة، الخصب والجذب.

إن هذه الأقاليم (ليس كلها يوجد بها الخصب، وكل سكانها في رغد من العيش، بل فيها ما يوجد لأهله خصب العيش من الحبوب، والأدم، والحنطة، والفواكه لزكاة المنابت، واعتدال الطينة، ووفور العمران، وفيها الأرض الحرة التي لا تنبت زرعًا، ولا عشبًا بالجملة؛ فسكانها في شغفٍ من العيش مثل أهل الحجاز، وجنوب اليمن، ومثل المثلثين من صنهاجة الساكنين بالصحراء، وأطراف الرمال فيما بين بلاد المغرب والسودان، فإن هؤلاء يفقدون الحبوب الأدم جملة، وإنما أغذيتهم الألبان، واللحوم، ومثل العرب الجائلين في القفار (...)) الذين يقتصرون في غالب أحوالهم على الألبان، وتعوضهم عن الحنطة أحسن معاض).^(١)

إن اختلاف طبيعة الأرض من حيث الخصب، والجذب هي التي أدت إلى اختلاف شكل العمران، وأحواله بالجملة من مكان لآخر، ومن منطقة لأخرى، وهذا شيء واضح.^(١)

فما دمنّا قد قررنا أن الضرورة التي دعت الناس إلى الاجتماع هي تحصيل الغذاء، والتعاون على كسب العيش، فإنه من الضروري كذلك أن تختلف أشكال هذا الاجتماع، وأنماط هذا التعاون باختلاف الطريقة، أو الوسيلة التي تفرضها الظروف الطبيعية على بني الإنسان في الحصول على عيشهم، ومن ثمة كان اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلهم في المعاش، وبيان ذلك أن الأراضي القاحلة الجذباء تفرض على سكانها نمطاً معيناً من العيش، وبالتالي شكلاً معيناً من الحياة الاجتماعية، فهم يقتصرون على الضروري من الأقوات؛ لأن مناطق سكانهم لا تجود إلا بذلك، وبعد مشاق جمة، ومتاعب كثيرة، فهم يضطرون للتنقل من مكان لآخر طلباً للعشب، والماء لحيواناتهم التي بها قوام حياتهم، أما الأراضي الخصبة الوافرة المياه الكثيرة العشب فإن سكانها لا تدعوهم الحاجة إلى التنقل إلا نادراً فهم إلى الاستقرار أميل؛ فخصوبة الأرض تمكنهم من الحصول على الأقوات الضرورية بسهولة، ويسر، يصرفون الزائد من أعمالهم، ونشاطهم في توسيع أحوال معاشهم، وتحسينها، فيستكثرون من الأقوات، والملابس، والتأنيق فيها، ويعمدون إلى توسعة البيوت، واختطاط المدن، والأمصار للتحضر، وإذا بلغوا هذه الدرجة انتقلوا إلى ما فوقها، فيزيدون في أحوال الرفه، والدعة، فتجيء أحوال الترف البالغة مبالغها في التأنيق في علاج القوت، واستجادة المطابخ، وانتقاء الملابس، والانتهاء في الصنائع في الخروج من القوة إلى الفعل إلى غايتها، فيتخذون القصور، والمنازل، ويجرون فيها

(١) نفسه الجزء الثاني ص: ٤٠٧.

المياه، ويغالون في صرحها، ويبالغون في تنجيدها، ويختلفون في استجادة ما يتخذونه لمعاشهم من ملبوس، أو فراش، أو آنية، أو ماعون.

هؤلاء هم الحضرة، ومعناه الحاضرون من أهل الأمصار، والبلدان.^(١)

إن العمران البشري يندرج إذن من البساطة إلى التركيب، والتعقيد، والعامل الأساسي، والمنطق الأول في هذا التدرج هو اختلاف في طبيعة الأرض من حيث الخصب، والجذب كما ذكرنا، وهكذا وعلى أساس هذا الاختلاف تختلف طرائق الناس في كسب عيشهم، فتختلف لذلك أحوالهم الاجتماعية، بل وأحوالهم الشخصية أيضًا، وعلى أساس هذا الاختلاف، وذلك التدرج يمكن تصنيف الجماعات البرية إلى أربعة أصناف، يزداد الاختلاف بين بعضها بعضًا في جميع الأحوال الاجتماعية، والشخصية، كلما بعدت الشقة بينها وهذه الأصناف هي:

أ- سكان البادية الذين يعيشون من الإبل خاصة، ويضطرون إلى التنقل بها، ومعها طلبًا للعشب، والكأ.

ب- سكان المناطق الخصبة من السهول، والتلال، والجبال، والذين يعيشون من نتاج الحيوانات خاصة منها الشياه، والبقر، ومن نتاج الأرض كالحبوب، والفواكه، وغيرها.

ج- أولئك الذين اتسعت أحوال معاشهم بعض الشيء، فاستقروا في المدن، والأمصار، والقرى، والمدامر يعيشون من الزراعة في بساينهم، وحقولهم خاصة،

أو مما يشتغلون به من المهن، والصناعات التي تقتضيها ضرورة الاجتماع، والاستقرار.^(١)

د- وأخيرًا يأتي في القمة أولئك الذين ازدادت لديهم أحوال الرفه، والدعة المنغمسون في رغد العيش، وعوائد الترف البالغة مبالغها في التأنق.

وسندرس بشيء من التفصيل الأحوال العامة لكل صنف من هذه الأصناف.

(١) العصبية والدولة ص: ١٤٦-١٦٧.

المبحث الثاني: العرب، ومن في معناهم

هذا الصنف كما ذكرنا هو سكان الصَّحرى، والقفار، والبادية القليلة الخصب (مثل العرب من زناته، ومن في معناهم من الأكراد، والتركمان، وأهل اللثام من صنهاجه).^(١)

فالمقصود بهم ليس جنسًا معينًا، بل الجماعات البشرية التي تختلف أصولها العرقية اختلافًا كبيرًا، والتي يجمعها نمط معين من الحياة أكسبها خصائص، ومميزات معينة تبدو في طباع أفرادها، وأخلاقهم، ومختلف أنواع سلوكهم الاجتماعي؛ فالطابع العام المميز لهؤلاء هو التنقل، والترحال، فهم أبعد نجعة، وأشد توحشًا، وتؤويهم خيامهم، ويعيشون من ألبان إبلهم، ولحومها (يقتاتون منها يسيرًا بعلاج، وبغير علاج ألتة إلا ما مسته النار).^(٢)

فهم دائمو التنقل، والترحال، لا يعرفون الاستقرار حتى صار لهم ذلك جيلة، وطبيعة، وأصبحوا بدون (وطن ينتقلون منه، ولا بلد يجنحون إليه، فبقية الأقطار والمواطن إليهم على السواء)،^(٣) ومن ثمة فلا يربط بينهم حقل، أو مزرعة، أو جبل، أو واد؛ فالرابطة الوحيدة التي تشد فردًا منهم إلى آخر، وتميز جماعات منهم عن أخرى هي الرابطة الطبيعية رابطة الدم التي تبقى لديهم واضحة الصفاء، ونقاوة أنسابهم نتيجة تفردهم في القفر، وعدم اختلاطهم مع غيرهم.

(١) المقدمة (١/٤٤٧).

(٢) نفسه (٢/٤٥٩).

(٣) نفسه (٢/٤٤٧).

إن الظروف المعيشية القاسية التي يختص بها هؤلاء انعكست آثارها على طباعهم، وأخلاقهم، وأنماط سلوكهم، وأن طباعهم جافية، وهي إلى الطباع الحيوانية أقرب (يتنزلون من الأهلين منزلة الحيوان العجم)، جذب الأرض، وخلوها من الأرزاق جعلهم يمدون أيديهم إلى ما بأيدي الناس يسلبونهم أموالهم، ومتاعهم، ولا يجدون في ذلك منكراً، ولا ظلمًا، فقد تطبعوا بذلك، وأصبحت (أرزاقهم في رماحهم، وسيوفهم، يكسبون منها عيشهم من أسهل الطرق، طرق النهب، والسلب، دون مغالبة، ولا ركوب خطر، ويفرون إلى متجعهم بالقفر).^(١)

ولهذا كانوا لا يتغلبون إلا على البسائط، وإذا تغلبوا على وطن أسرع إليه الخراب؛ لأن طباعهم هذه منافية للعمران مناقضة له؛ لاستحكام قواعد التوحش فيهم.

إن من الشروط الأساسية لقيام العمران الاستقرار، والسكن، وهؤلاء غاية الأحوال عندهم الرحلة، والتقلب يهدمون المباني ليتخذوا من حجارتها أثافي للقدر، ومن أخشابها أعمدة، وأوتادًا للخيام.

ثم إن العمران إنما ينشأ، وينمو بوجود الأمن، واحترام أرواح الناس، وأموالهم، وهؤلاء طبيعتهم - كما قلنا - انتهاب ما بأيدي الناس، فكلما امتدت أيديهم إلى متاع، أو ماعون انتهبوه، وأيضًا فالعمران لا يزدهر إلا بالأعمال، والصنائع، وما يتبع ذلك من اعتبار الأجور، وقيم الأعمال، والأشياء، وهؤلاء متلفون لكل ذلك لا يعرفون للعمل قسطًا من الأجر، ولا للصناعة قيمة، وهكذا فإن العمران البشري الذي هو الاجتماع، والتعاون لا يستقيم إلا بوجود وازع يدفع عدوان الناس بعضهم عن بعض، وهؤلاء طبيعتهم الفوضى، لا يسلم أحد منهم، أمره لغيره، ولو كان أباه، وأخاه، أو كبير عشيرته إلا في الأقل، وعلى كره منه، فيتعدد الحكام منهم، والأمراء

(وتختلف الأيدي على الرعيّة في الجباية، والأحكام فيفسد العمران، وينقرض)،^(١) ولكن مع ذلك، ونظرا لاقتصارهم على الضّروري من العيش، وعدم استكثارهم من المأكولات، والأخلاق فهم الأحسن حالًا في جُسومهم، وأخلاقهم؛ فألوانهم أصفي، وأبدانهم أنقى، وأشكالهم أتم وأحسن، وأخلاقهم أبعد من الانحراف، وأذهانهم أنقى في المعارف، والإدراكات...).

وبالتّالي فهم أقرب إلى الفطرة الأولى، وأبعد عما ينطبع في النفس من سوء الكلمات بكثرة العوائد المذمومة، وقبحها)، وهكذا تجدهم أشد شجاعة، وأقوى بأسًا، وأكثر اعتمادًا على نفوسهم في رد العدوان عنهم، (فيقومون بالمدافعة عن أنفسهم لا يكلونها إلى سواهم، ولا يثقون فيها بغيرهم، فهم دائمًا يجمعون السلاح، ويتلفتون عن كل جانب إلى الطرق، ..) حتى صار لهم البأس خلقًا، والشجاعة سجيّة، يرجعون إليها متى دعاهم داع، أو استنفرهم صارخ...^(٢).

(وهذه الصفات الحميدة قد تتغلب على صفاتهم الذميمة المذكورة آنفًا إذا ما تدخل عامل الدّين، أو الدعوة الصالحة البناء التي تخاطب ضمير كل منهم، وتنسجم في مطالبها مع فطرتهم الأولى التي فطروا عليها، وهكذا (إذا كان الدّين بالنبوة، أو الولاية؛ كان الوازع لهم في أنفسهم، وذهب خلق الكبر، والمنافسة منهم، فسهل انقيادهم، واجتماعهم، وذلك بما يشملهم من الدّين المذهب للغلظة والأنفة الوازع عن التّحاسد، والتنافس، فإذا كان فيه النبي، أو الولي الذي يبعثهم على القيام

(١) المقدّمة (٢/٤٥٣).

(٢) المقدّمة الجزء الثاني ص: ٤٥٣، ٤٥٥، (١/٤٩٥)، (٢/٤١٥)، (٢/٤٤٨).

بأمر الله، أو يذهب عنهم مذمومات الأخلاق، ويأخذ بمحمودها، ويؤلف كلمتهم لإظهار الحق تم اجتماعهم، وحصل لهم التغلب، والملك.^(١)

وهكذا فهؤلاء ليسوا أشرارًا بالطبع، وإن كان الأمر يبدو أنه كذلك إلا أن العامل في انحراف أخلاقهم، وعاداتهم، وسلوكهم الاجتماعي هو العمل الطبيعي بمعناه الواسع، أو الشروط المادية لحياتهم، ولكن بما أن الإنسان يخضع لتأثير العالم المادي خضوعه لتأثير العالم الروحاني المتمثل في الدين، أو فيما يقوم على أساسه من دعوات، وحركات إصلاحية، نعم إن الدين لا يغير من الظروف الطبيعية فهو لا يجعل الصحراء، والقفار أراضي خصبة، ولكنه يغير وجهة هؤلاء؛ فالدين دعوة، والدعوة تحتاج لمن يقوم بها، فإذا تمكن الدين من نفوس هؤلاء، وقاموا بالدعوة له انتشروا في الأرض، وانتقلوا من أماكنهم القاحلة الجذباء إلى مناطق أخرى كثيرة الخيرات، فتتبدل هكذا شروط حياتهم المادية، وتتبدل تبعًا لذلك أخلاقهم، وعاداتهم وأشكال سلوكهم فيصبحون مشيدي الدول، ومنشئي عمران بعد أن كانت حياتهم فوضى، لا تعرف النظام، ولا الحكم، وبعد أن كانت أحوالهم مباينة للعمران، ومناقضة له.^(٢)

إن هذا الانقلاب، أو الانتقال الفجائي اللا تدريجي في حياة هؤلاء من شغف العيش إلى رغده، من أقصى أنواع البداوة إلى قمة التمدن، والحضارة هو الذي جعل آراء ابن خلدون فيهم تبدو كأنها متناقضة، والحقيقة أن آراء ابن خلدون ذاتها ليست متناقضة بصدد هؤلاء، وكل ما هناك هو أنه يبرز التناقض بين حياة هؤلاء في حال البداوة، وحياتهم في حال الحضارة، والنتائج المترتبة على هذا التناقض، وحسبنا هنا

(١) المقدمة (٢/٤٥٦).

(٢) العصبية والدولة ص: ١٤٩.

أن نشير إلى أن عمرانهم يحمل معه طابعهم البدوي يتجلى ذلك فيما يختطون من المدن، والأمصار التي يسرع إليها الخراب قبل غيرها، وذلك لأنهم بصفاتهم بدوًا لا يراعون في بنائهم للمدن، واختطاطهم لها ما تجب مراعاته من حسن الموقع، وطيب الهواء، ووفرة المياه، والمزارع، ووجود تحصينات طبيعية، فالعرب ومن في معانهم كما قدمنا هم رعاة إبل، وسكان صحراء، ولذلك فلا يقع اختيارهم إلا على الأماكن التي تناسب إبلهم، (فلا يبالون بالماء طاب أو خبث، ولا قل أو كثر، ولا يسألون عن زكاة المزارع، والمنابت، والأهوية؛ لانتقالهم في الأرض، ونقلهم الحبوب من البلد البعيد).

ولهذا كانت المدن التي اختطوها غير مناسبة للعمران، فخربت بزوال حكمهم.

لقد أنشأ العرب مدناً كبيرة صالحة للعمران، ولكن ذلك لم يحدث إلا بعد أن استخدموا الفرس، (وأخذوا عنهم الصنائع، والمباني ..) فحينئذ (شيدوا) مدناً عظيمة، على أن ما شيدوه من هذا النوع قليل، والسبب هو أنهم إنما فعلوا ذلك في أخريات حكمهم، فلم ينفسح لهم الأمد للإكثار من البناء، والتشيد، ولم يطل وقت حكمهم مثلما حدث بالنسبة إلى الفرس، والروم خلال حضارتيهما العتيقتين، وهذه الظاهرة يشترك فيها البربر أيضاً فسكان شمال أفريقيا على الرغم من أن معظمهم ليسوا بدوًا رحلاً، فإن تحصنهم في جبالهم، وانعزلهم فيها جعلهم عريقين في البدو قليلي الحضارة، ولقد ظلت حياتهم لمدى أحقاب طويلة حياة بدوية، والدول التي ملكتهم من الفرنجة، والعرب لم تطل مدة حكمها فيهم حتى ترسخ الحضارة لديهم، ولذلك بقي العمران في هذه البلاد بدوياً على العموم، والحضري منه لم يستطع هو الآخر التحرر من خصائص العمران البدوي؛ فالصنائع قليلة، والمباني ضعيفة،

وبالجملة فلقد كانت لديهم مظاهر الحضارة قليلة، وغير ثابتة،^(١) وهكذا فالعامل الوحيد الذي بإمكانه أن يقلب أحوال هؤلاء هو الدين، فما داموا متمسكين بالدين عاملين على نشره في الآفاق، والأجيال كانوا بناة حضارة، ومشيدي ملك، ودول بما يحصل لهم بسبب ذلك من الاختلاط، والاحتكاك بغيرهم ممن هم أعرق في الحضارة، وأرسخ في المدينة.^(٢)

أما إذا تركوا الدين، وتقاعدوا عن القيام بنشره؛ فإن دورهم في بناء الحضارة يتوقف إلى أن يرجعوا إلى ما كان عليه أسلافهم، وهذا ما يؤكده التاريخ، (فقد انقطعت منهم عن الدولة أجيال نبذوا الدين، فنسوا السياسة، ورجعوا إلى فقرهم، وجعلوا شأن عصبيتهم من أهل الدولة ببعدهم عن الانقياد، وإعطاء النصفة، فتوحشوا كما كانوا (..))، وأقاموا في بادية قفارهم، لا يعرفون الملك، ولا سياسته (..)، وقد يحصل لهم في بعض الأحيان غلب على الدول المستضعفة كما في المغرب لهذا العهد عهد ابن خلدون، فلا يكون مآله، وغايته إلا تخريب ما يستولون عليه من العمران.^(٣)

(١) المقدمة (٣/٨٥٧).

(٢) نفسه ص: ٨٥٨.

(٣) من الواضح أن ابن خلدون يشير هنا إلى عرب بني هلال الذين كانوا في نظر كثير من المؤرخين في العصر الحديث عنصر تشويش، وفوضى، وتخريب في شمال إفريقيا، ومهما يكن من صحة هذا الرأي، أو عدم صحته فإن ابن خلدون يصدر هنا عن اعتبارات ذاتية؛ فهؤلاء (العرب) هم الذين كانوا السبب في نكبتهم، ونكبة أميره صاحب بجاية، ومع ذلك فإن آراءه فيمن ساهم العرب، ومن في معناهم صحيحة في مجملها.

المبحث الثالث: المغلوبون لأهل الأمصار

أما النصف الثاني من البدو فهم الفلاحون سكان التلول الخصبة، والجبال المجشرة التي تمكنهم طبيعتها من الحصول على مستوى من العيش أحسن، وأرقى، فيدعوهم ذلك إلى الاستقرار، وهم بقرهم من المدن، والأمصار يتوقون دومًا إلى السكنى فيها، والاستفادة من رغد العيش المتوفر فيها، (ولهذا نجد التَّمدُّن غاية للبدوي يجري إليها، وينتهي سعيه إلى مقترحه منها، ومتى حصل على الرياش الذي تحصل له به أحوال الترف، وعوائده عاد إلى الدعة، وأمكن نفسه إلى قيادة المدينة).

ومن هنا كانت الحياة الحضريَّة ناشئة من أحوال البداوة؛ (فالبادية أصل العمران، والأمصار مدد لها)،^(١) على أنه ليس بإمكان هؤلاء البدو الحصول على غايتهم في التَّمدُّن بسهولة، ويسر؛ لأن التَّمدُّن في الحقيقة إنما يوجد في المدن الكبيرة، وبالخصوص منها العواصم، ومستوى الحياة في هذه المدن الكثيرة العمران مرتفع جدًا لا تحمله إمكانيات البدوي الضعيفة، والمحدودة؛ فالمصر الكثير العمران يكثر ترفه (..)، وتكثر حاجات ساكنه من أجل الترف، وتعتاد تلك الحاجات لما يدعو إليها فتقلب ضروريات، وتصير فيه الأعمال كلها مع ذلك غزيرة، والمرافق غالية بازدهام الأغراض عليها من أجل الترف، وبالمغارم السُّلطانيَّة التي توضع على الأسواق، والبياعات، وتعتبر في قيم المبيعات، ويعظم فيها الغلاء في المرافق، والأقوات، والأعمال فتكثر كذلك نفقات ساكنه كثرة بالغة على نسبة عمرانه، والبدوي لا تمكنه موارده من تغطية هذه النفقات كلها خصوصًا وهو قد اعتاد أن

يسد خلته بأقل الأعمال؛ لأنه قليل عوائد الترف في معاشه، وسائر فنونه، فتعذر عليه من أجل ذلك السكن بالمصر الكبير؛ لغلاء مرافقه، وعزة حاجاته، وهكذا (فكل من يشوق إلى المصر الكبير، وسكنائه من أهل البادية فسريراً ما يظهر عجزه، ويفتضح في سلطانه إلا من يقدم منهم تائل المال، ويحصل له منه فوق الحاجة، ويجري إلى الغاية الطَّبِيعِيَّة لأهل العمران من الدعة، والترف، فحينئذ ينتقل إلى المصر، وينتظم حاله مع أحوال أهله في عوائدهم).^(١)

ولكن إذا كان هذا يحصل للبعض فإنه لا يحصل للجميع؛ فأهل البدو الذين هم هذا الصنف تابعون على العموم لأهل الأمصار، وتتجلى هذه التبعية في ناحيتين: اقتصادية، وسياسية، فمن الناحية الأولى يتوقف الإنتاج الزراعي الذي به قوام البدو على استعمال الآلات، والأدوات، وهذا إنما توجد عند أهل الأمصار فالصنائع كلها من اختصاص المدن، وأيضاً فإن هذا الإنتاج الزراعي الذي قد يتوفر للبدو لا قيمة له إذا لم يصرف بعوض، ولا يمكن تصريفه، والحصول منه على قيمة نقداً، ثم بضاعة، وآلات إلا في الحضر.

(فالأمور الضرورية في العمران ليس كلها موجودة لأهل البدو، وإنما توجد لديهم في مواضعهم أمور الفلح، وموادها معدومة، ومعظمها الصنائع، فلا يوجد لديهم بالكلية من نجار، وخياط، وحداد، وأمثال ذلك مما يقيم لهم ضروريات معاشهم في الفلح، وغيره (...). فهم يحتاجون إلى الأمصار بطبيعة وجودهم).^(٢)

هذا من ناحية التبعية الاقتصادية، أما من الناحية السياسية فإن أهل البدو هؤلاء إذا لم يحصل لهم ملك، ولا استيلاء على الأمصار كانوا خاضعين معاونين لأهل

(١) المقدمة (٣/٨٦٦).

(٢) نفسه (٢/٤٥٩).

المدن، فإن كان في المدن ملك، وسلطان؛ كان ذلك لقلب الملك، وإن لم يكن في المدن ملك؛ كان خضوعهم حينئذ لمن له الزعامة، والرئاسة فيها (إما طوعاً ببذل المال لهم)، وسائر ما يحتاجونه من الضروريات، وإما كرها بالتفريق بينهم (لزعيم المدينة) جانب منهم يغالب به الباقي، فيضطر الباقون إلى طاعته بما يتوقعون لذلك من فساد عمرانهم.^(١)

وهكذا فإن كانت سكنى المدن، أي: التحضر هو الغاية التي يجري إليها البدوي، فإنه لا يتمكن من تحقيق هذه الغاية إلا إذا كان ذا مال واسع، وثروة ضخمة.

أما إذا كان متوسط الحال؛ فغاية ما يصل إليه الإقامة في المدن الصغيرة المجاورة لباديته، أو التردد عليها من حين إلى آخر لقضاء حاجاته، وهذه المدن الصغيرة لا تتوفر فيها شروط التحضر، والحضارة كاملة، فلا يكثر فيها الرفه، ولا تعظم فيها النفقات، ولا توجد فيها كل الصناعات، بل إن مجاورتها للبادية، وتوافد البدو عليها باستمرار يجعلها ذات طابع بدوي، (نجد الأمصار التي في القاصية، ولو كانت موفرة العمران تغلب عليها أحوال البداوة، وتبعد عن الحضارة في جميع مذاهبها بخلاف المدن المتوسطة في الأقطار التي هي مركز الدولة، ومقرها).^(٢)

هذا الصنف من البدو هم إلى الحضر أقرب، وإذا كانوا لا يبلغون مرتبة الحضارة بمعنى التفتن في الترف، فإنهم في ناحية أخرى أبعد في طباعهم، وأحوالهم عن الصنف الأول سكان الصحارى، والأراضي الجرداء الذين يعيشون كما أسلفنا في رماحهم، وسيوفهم أحراراً في فيافيهم، وقفارهم حيث لا تصلهم حامية، ولا يطمح في ملاحظتهم جند. أما هؤلاء سكان التلال، والسهول الخصبة فهم يعيشون من

(١) المقدمة (٢/ ٤٦٠).

(٢) نفسه (٣/ ٨٧٢).

خلاصة أرضهم، وهم في الغالب فقراء؛ لأن الفلاحة من زراعة، وتربية للماشية نحلة من المعاش خاصّة، (المستضعفين، وأهل العافية).

وذلك لأن الفلاح المرتبط بالأرض يضطر إلى الخضوع للسلطة الحاكمة، فهو يدفع الضرائب، والمغارم، ويستدعي للخدمة، والتجنيد إذا لزم الأمر، هذا علاوة على ما يصيبه من أذى من جانب عمال الدولة، أو من جانب أولئك البدو الرحل الذين يتخذون النهب، والسلب نحلة للمعاش، وعمومًا فإن هذا الصنف من البدو هم مادة العمران، ونادرًا ما يتمكنون من إقامة ملك كبير، أو إنشاء دولة عامّة، أو وضعيتهم، ومقامهم الاجتماعي أشبه بوضعيتهم، ومقام سكان المدن البعيدين عن الجاه، والسلطة،^(١) وفي تفاوت الناس في المال، والجاه يستشهد ابن خلدون بقوله تعالى: {والله يؤتي ملكه من يشاء}.

(١) العصيّة والدولة ص: ١٥٢.

المبحث الرابع: فاقدوا الجاه من سكان المدن

ذكرنا أن سكنى المدينة هي الغاية التي يجري إليها البدوي؛ لكونها تستهويه بما يوجد فيها من أنواع الرفه، وفنون الترف، ولكن هل صحيح أن سكان المدن كلهم يعيشون في رغد من العيش؟ وإذا كان الأمر بخلاف ذلك فما هو السبب، أو الأسباب؟

لقد تقرر من قبل أن الأصل في العمران البشري، والاجتماع الإنساني هو التعاون لتحصيل الغذاء، وتقرر أيضًا أن هذا التعاون لا يتم إلا إذا كان هناك (وازع) يدفع عدوان الناس بعضهم على بعض، وهذان الشرطان الضروريان لقيام العمران يتوفران في المدينة أكثر، فالتعاون فيها متين، والوازع الذي يردع الناس موجود وهو الملك، والدولة، هذا بالإضافة إلى أن أسوار المدينة، وحاميتها تدفع عنها عدوان من هم خارجها.

إن شروط الاستقرار، والأمن متوفرة، ولذلك كان التعاون فيها ينمو، ويتفرع، وبالتالي فإن الانتاج ينمو، ويوفر فائضًا، والسبب في هذا هو أن الأعمال بعد الاجتماع زائدة على حاجات العاملين، وضروراتهم، فأهل مدينة، أو مصر إذا وزعت أعمالهم كلها على مقدار ضروراتهم؛ اكتفى فيها بالأقل من تلك الأعمال، وبقيت الأعمال كلها زائدة على الضرورات، فتصرف في حاجات الترف، وعوائده.^(١)

في البداية ينهكم الناس في تحصيل الضروري من العيش؛ لأن اجتماعهم مشتت، وتعاونهم قليل، ومجهوداتهم مبعثرة، إما في المدينة فإن الاجتماع أكثر تماسكًا، والتعاون أكثر فاعليّة، والمجهودات متكاملة متداخلة،^(١) ولذلك كانت الأعمال فيها كثيرة في مجموعها، (وإذا كثرت الأعمال؛ كثرت قيمتها، وكثرت مكاسبهم ضرورة، ودعتهم أحوال الرفه، والغنى إلى الترف، وحاجاته من التأتق في المساكن، والملابس، واستجادة الآنية، والماعون، واتخاذ الخدم، والمراكب (..)؛ لأن الأعمال الزائدة تختص بالترف، والغنى واضح أن السبب في ازدهار المدن هو أن الإنتاج فيها جماعي، وجماعيّة الإنتاج القائمة على تقسيم العامل هي التي توفر الفائض الذي يصرف في أحوال الترف، وأحوال الترف نفسها تستلزم هي الأخرى أعمالًا زائدة، وبالتالي إنتاجًا جديدًا، ولكن هل يعود هذا الفائض إلى جميع سكان المدينة، أو يعود إلى فئة معينة منهم فقط؟.

إن الجواب على هذا السؤال، والجواب على السؤالين السابقين يتوقف على البحث في طرق كسب العيش في المدينة أولاً، ثمّ البحث في المراتب الاجتماعية، والأساس الذي يقوم عليه التفاوت.

أما بخصوص النقطة الأولى يحصر ابن خلدون وسائل كسب العيش في ستة فيقول: (إن تحصيل الرزق، وكسبه، إما أن يكون بأخذه من يد الغير، وانتزاعه بالاعتدار عليه على قانون متعارف، ويسمى مفرقًا، أو جباية، وإما أن يكون من الحيوان الوحشي باقتناصه، وأخذه برميّه من البر، أو البحر، ويسمى اصطيداده، وإما أن يكون من الحيوان الداجن باستخراج فضوله المتصرفه بين الناس في منافعهم كاللبن، والأغنام، والحرير من دوده، والعسل من نحله، أو يكون من النبات،

والزراع، والشجر بالقيام عليه، وإعداده، واستخراج ثمرته، ويسمى كل هذا فلحاً، وإما أن يكون من الكسب من الأعمال الإنسانية، إما في مواد معيّنة وتسمى الصنائع من كتابة، وتجارة، وخياطة، وحياسة، وفروسيّة، وأمثال ذلك، أو في مواد غير معيّنة، وهي جميع الامتهانات، والتصرفات، وإما أن يكون الكسب من البضائع، وإعدادها للأعواض، إما بالتقلب بها في البلاد، أو احتكارها، وارتقاب حوالة الأسواق فيها، ويسمى هذا تجارة.

هذه هي أهم طرق العيش بالتفصيل، ولكن ابن خلدون يعود فيوجزها في الفلاحة، والتجارة، والصناعة.

وذلك لأن الطريقة الأولى: المغرم، والجباية، أو ما يسميه أيضاً الإمارة (ليست بمذهب طبيعي للمعاش)؛ لأنها تعتمد على وجود السلطة، والجاه، أما الطريقة الثالثة، والرابعة أي: تربيّة الدواجن، والزراعة فهما في الحقيقة واحدة، وهي الفلاحة.

أما الطريقة الثانية وهي الصيد البري، والبحري فإن ابن خلدون يتجاهلها تماماً، ولا يتحدث عنها، ولا عن المنتجين لها، والذين نطلق عليهم اليوم اسم الشعوب البدائية، ولكن مع ذلك فإن ابن خلدون كان بإمكانه الاستعانة بما يحكيه المسافرون، والتجار الذين كانوا يجوبون الآفاق البعيدة خاصّة أولئك الذين اختلطوا بشكلٍ من الأشكال بشعوب السودان، وما وراءه من الأقطار التي كان يسكنها الأقزام السود.

من أجل هذا فإن إهمال ابن خلدون لهؤلاء الذين يتحلون الصيد البري، والبحري معاشاً، والذين وصف بعض أحوالهم عند حديثه عن اختلاف العمران باختلاف أقاليم المعمور راجع في الحقيقة إلى أنه لم يكن يهتم إلا بما يسميه العمران

الكامل ماذة، وصورة، أي: العمران الذي تقوم فيه السلطة، والدولة، ومن ثم فهو لا يعني إلا الجماعات البشرية التي كانت تساهم بشكلٍ من الأشكال في قيام الدول، وسقوطها، أي: الجماعات التي (لها تاريخ).

ومهما يكن وبإسقاط الفلاحة التي يرى ابن خلدون أنها معاش (أهل العافية) من البدو فإن أساليب كسب العيش في المدينة ثلاثة: الصناعة، والتجارة، والإمارة.

أما الصناعة، والمقصود بها هنا المهن البدوية، والأعمال الفكرية من كتابة وتعليم، وغير ذلك فهي إنما تكثر، وتزدهر في الأمصار، وبالأخص في تلك التي تكون كراسي للملك فهي (تستكمل بكمال العمران الحضري، وكثرتها)، فكلما كانت (الحضارة) راسخة في الأمصار كانت الصنائع أرسخ، وأرقى.

إن منتجات الصنائع منتجات كميّة لا يحتاج إليها إلا أهل الرفه. والرفه مقرون بالسلطة، والجاه، وكذلك الشأن في التجارة التي تقوم على طلب الربح في السلع باحتكارها إلى حين غلائها، أو بنقلها بين أقطار بعيدة، فهي أيضًا تحتاج إلى الجاه، والسلطة؛ فالتاجر لا يكسب من تجارته إلا إذا كان قويًا بعشيرته، أو جاهه.

أما ذلك الذي ليس له ما يعضد، أو يحمي تجارته من شوكة، أو جاه فإن مآل أمره الخسران المحقق.

وهكذا نرى أن اكتساب الثروة بالطرق الطبيعية في المدينة يتوقف على الجاه، أو السلطة، وهذا شيء لم يكن من الممكن حصوله لجميع الناس؛ فالمجتمع الحضري يقوم على التفاوت، وأساس هذا التفاوت هو الجاه بالضبط.

يقول ابن خلدون: (إن كل طبقة من طباق أهل العمران مدينة، أو إقليم لها قدرة على ما دونها من الطباق، وكل واحد من الطبقة السفلى يستمد بذى الجاه من أهل الطبقة التي فوقه يزداد كسبه تصرفاً فيمن تحت يده على قدر ما يستفيد منه، والجاه على ذلك داخل على الناس في جميع أبواب المعاش، ويتسع، ويضيق بحسب الطبقة، والطور الذي فيه صاحبه، فإن كان الجاه متسعاً؛ كان الكسب الناشئ عنه كذلك، وإن كان ضيقاً قليلاً؛ فمثله، وفاقد الجاه وإن كان له مال فلا يكون يساره إلا بمقدار عمله، أو ماله، أو نسبة سعيه ذاهباً وآيباً في تنميته كأكثر التجار، وأهل الفلاحة في الغالب.

وأهل الصنائع كذلك إذا فقدوا الجاه، واقتصروا على فوائد صنائعهم؛ فإنهم يصيرون إلى الفقر، والخصاصة في الأكثر، ولا تسرع إليهم ثروة، وإنما يرمقون العيش رمقاً، ويدافعون ضرورة الفقر مدافعة.^(١)

يتضح من هذا أن الوسائل الطبيعية لكسب العيش في المدينة من صنائع، وتجارة لم تكن تمكن أصحابها من الحصول على الثروة، واليسار، وبالتالي فإن جماعة الصناع، والتجار الفاقدي الجاه كانوا فقراء (يرمقون العيش رمقاً)، ومن ثمة فلم يكونوا يستفيدون من رغد العيش الذي تختص به المدينة، ولا من (الحضارة) التي هي تفنن في الترف، واستجادة أحواله.

إن ازدهار الصنائع في المدن لا يعني بالضرورة ازدهار أحوال أصحابها القائمين عليها؛ ذلك أن المنتجات الصناعية الكمالية إنما تستهلكها الفئة صاحبة الجاه، والسُلطان، وهذه لم تكن تدفع من الأثمان، والأجور إلا القليل الأقل، بل إنها كانت تحصل على قيم أعمال الصناع بالمجان، إما طوعاً بالتقرب إليها، وإما كرهاً بالتسخير،

(١) المقدمة (٣/ ٩١٠).

والخدمة الإجبارية التي تفرضها الجماعة الحاكمة صاحبة الجاه، والنفوذ، وكذلك الشأن بالنسبة إلى التجارة فهي لم تكن مفيدة للمال، والثروة إلا إذا كان القائم بها (جريئاً على الخصومة بصيراً بالحسبان، شديد الملاحقة مقدماً على الحكام (...))، وإلا فلا بدّ من جأٍ يدرع به، ويوقع به الهيبة عند الباعة، ويحمل الحكام على إنصافه من معامليه، فيحصل له بذلك النصفة في ماله طوعاً في الأول، وكرهاً في الثاني، وأما من كان فاقداً للجرأة، والإقدام من نفسه، فاقداً الجاه من الحكام؛ فينبغي أن يجتنب الاحتراف بالتجارة؛ لأنه يعرض ماله للذهاب، ويصير ملكاً للباعة، ولا يكاد ينتصف منهم).

وهكذا فالمال لم يكن يحصل (إلا بنحو غريب كالإرث، أو غيره، وحتى في هذه الحالة فإنه لم يكن يستقر في يد صاحبه، إذا لم يكن من أصحاب الجاه، وذلك أن الحضري إذا عظم تموله، وكثر للعقار والضياع تائله، وأصبح أغنى أهل المصر، ورمقته العيون بذلك، وانفسحت أحواله في الترف، والعوائد؛ زحم عليها الأمراء، وعصفوا به.

ولما في طابع البشر من العدوان تمتد أعينهم إلى تملك ما بيده، وينافسون فيه، ويتحيلونه (يحتالون) على ذلك بكل ممكن حتى يحصلوه في ربة حكم سلطاني، وسبب المؤاخذه ظاهر يتزع به ماله).

نخلص مما سبق أن الفائض الذي يتوفر من جماعية الإنتاج، وتقسيم العمل الذين تختص بهما المدن لم يكن ينصرف إلى المنتجين، بل إلى فئة معينة مستهلكة، وغير منتجة، وهذه الفئة هي الجماعة صاحبة الحكم، والسُّلطان، أما جماهير المدن من صناع، وتجار صغار، وأصحاب الوظائف من أهل الفتيا، والتدريس، وغيرهم فلم

تكن حالهم بأحسن من حال المشتغلين بالفلاحة من البدو كما قلنا: المستضعفون، وأهل العافية منهم).

إن أساس التعاون بين الناس كان الجاه، والسلطة، لا المال؛ لأن هذا الأخير تابع لهما، ومستمد منهما أن الوضعية الاجتماعية للفرد لم تكن تتحدد بما يملك؛ لأنه قلما يملك، وإنما كانت تتحدد بمقدار الجاه الذي له، والنفوذ الذي يملكه، ولهذا فإن التحضر أي: الانتقال من حال البداوة إلى حال (الحضارة) لم يكن يتم بصفة تدريجية، ولا بشكل طبيعي، فلم يكن الفرد لوحده مهما بلغ سعيه، واجتهده في الكسب يستطيع الانتقال إلى مرتبة أعلى في السلم الاجتماعي، وإنما كان هذا الانتقال يتم بشكل فجائي، وبنوع من الطفرة والقفز، وبصفة جماعية لا فردية كما سنشرح ذلك فيما بعد.

المبحث الخامس: الجاه المفيد للمال، والحضارة المفسدة للعمران

إن الوسيلة الوحيدة، والفعالة المفيدة للمال، والمكسبة للثروة كانت هي (الجاه)، وكسب العيش، بل الحصول على الثروة بهذه الوسيلة، وهو ما يسميه ابن خلدون (الإمارة)، وهي مذهب غير طبيعي في المعاش.

أما كيف يتم ذلك فهذا ما يشرحه ابن خلدون بوضوح وتفصيل، يقول: (إننا نجد صاحب الجاه، والحظوة في جميع أصناف المعاش أكثر يسارًا، وثروة من فاقد الجاه، والسبب في ذلك أن صاحب الجاه مخدوم بالأعمال، يتقرب إليه في سبيل التزلف والحاجة إلى جاهه؛ فالناس معينون له بأعمالهم في جميع حاجاته من ضروري، أو حاجي، أو كمالي، فتحصل قيم تلك الأعمال كلها من كسبه، وجميع ما من شأنه أن تبذل فيه الأعواض من العمل يستعمل فيها الناس من غير عوض، فتتوفر قيم تلك الأعمال عليه، فهو بين قيم للأعمال يكتسبها، وقيم أخرى تدعوه الضرورة إلى إخراجها فتتوفر عليه.

والأعمال لصاحب الجاه كثيرة، فتفيد الغني لأقرب وقت، ويزداد مع الأيام يسارًا، وثروة.

ولهذا المعنى كانت الإمارة أحد أسباب المعاش كما ذكرنا سابقاً،^(١) والمقصود بالجاء هنا هو القدرة الحاملة للبشر على التصرف فيمن تحت أيديهم من أبناء جنسهم للإذن، والمتع، والتسلط بالقهر، والغلبة.^(٢)

في هذا المعنى يريد ابن خلدون قوله تعالى: {والله يؤتي ملكه من يشاء} [البقرة: ٢٩].^(٣)

ثم إن هذا الجاه متنوع في الناس، ومرتب فيهم طبقة بعد طبقة، ينتهي في العلو إلى الملوك الذين ليس فوقهم يد عالية، وفي السفلى إلى من لا يملك ضراً، ولا نفعاً بين أبناء جنسه.^(٤)

على أن المال الذي يحصل لصاحب الجاه ليس مصدره التقرب إليه فقط، بل إن له مصادر أخرى هي استعماله السلطة، والقهر في جمع الأموال بمختلف التحايلات: الضرائب، المغارم، الجبايات، المصادرات بأنواعها المختلفة، والتي تشتد وطأتها على الطبقات المحكومة فاقدة الجاه كما ستبين فيما بعد، وعموماً فإن المال، والثروة، ومن ثم الحضارة، والتفنن في الترف، كل ذلك كان خاصاً بفئة معينة هي الفئة الحاكمة، وبعبارة ابن خلدون (الدولة) أي: الأسرة الحاكمة، وحاشيتها لأن الدولة تجمع أموال الرعيّة، وتنفقها في باطنتها، ورحابها، وتتسع أموالهم بالجاء أكثر من اتساعها بالمال، فيكون دخل تلك الأموال من الرعايا، وخرجها من أهل الدولة، ثم فيمن تعلق بهم من أهل المصر، وهم الأكثر، فتعظم لذلك ثروتهم، ويكثر غناهم، وتزايد

(١) المقدمة (٢/ ٤١٤).

(٢) نفسه (٣/ ٩١٠).

(٣) ص ١٤٧ من المقدمة.

(٤) نفسه (٣/ ٩٠٩).

عوائد الترف، ومذاهبه، وتتحكم لديهم الصنائع في سائر فنونه، وهذه هي الحضارة^(١).

إن المقصود بالحضارة إذن هو نمط من الحياة (كسب، معيشة، أخلاق، طباع، سلوك) خاصة بالدولة وحاشيتها، أي أن الارستقراطية الحاكمة، هي أسلوب في العيش يقوم على (التفنن في الترف، واستجادة أحواله، والكلف بالصنائع التي تؤنق في أصنافه، وسائر فنونه من الصنائع المهيئة للمطابخ، أو الملابس، أو المباني، أو الفرش، أو الآنية، ولسائر أحوال المنزل،^(٢) كل ذلك من غير إنتاج، أو انتحال نحلة طبيعية في المعاش، إنه أسلوب في العيش يعتمد على السلطة، والجاء لا غير.

هذه هي الحضارة التي يشجبها ابن خلدون، ويصفها وأهلها بأقبح النعوت والأوصاف، يقول عنها: إنها (غاية العمران، ونهاية العمران، وإنما مؤذنة بفساده)^(٣) فكيف يفسد العمران ب(الحضارة)؟

إن الفساد الذي يعنيه ابن خلدون هنا نوعان: فساد العمران من حيث صورته، وفساده من حيث مادته، أما الفساد الذي من النوع الأول والذي يصيب صورة العمران: الدولة، وأما الفساد الذي من النوع الثاني أي: الفساد الذي يصيب الأفراد الذين هم مادة العمران، فسنجمل الحديث عنه فيما يلي:

يقول ابن خلدون: إن فساد أهل الحضارة (في ذاتهم واحداً واحداً على الخصوص، فمن الكد، والتعب في حاجات العوائد، والتلون بألوان الشر في

(١) نفسه (٣/ ٨٧٢).

(٢) نفسه (٣/ ٨٧٦).

(٣) المقدمة (٣/ ٨٧٧).

تحصيلها، وما يعود على النفوس من الضرر بعد تحصيلها بحصول لون آخر من ألوانها، فلذلك يكثر منهم الفسق، والشر، والسفسفة، والتحيل على تحصيل المعاش من وجهه، ومن غير وجهه، وتنصرف النفس إلى الفكر في ذلك، والغوص فيه، واستجماع الحيلة له، فتجدهم جرّاء على الكذب، والمغامرة، والغش، والخلافة، والسرقة، والفجور في الإيمان، والربا من البياعات، ثمّ تجدهم أبصر بطرق الفسق، ومذاهبه، والمجاهرة به، وبدواعيه، واطراح الحشمة في الخوض فيه حتى بين الأقارب، وذوي المحارم.^(١)

إن هؤلاء لكثرة ما يعانون من فنون الملاذ، وعوائد الترف، والإقبال على الدنيا، والعكوف إلى شهواتهم منها قد تلوّث نفوسهم بكثير من مذمومات الخلق والشر، وبعدت عليهم طرق الخير، ومسالكه بقدر ما حصل لهم من ذلك حتى لقد ذهبت عنهم مذاهب الحشمة في ذلك.^(٢)

(بل نقول: إن الأخلاق الحاصلة من الحضارة، والترف هي عين الفساد؛ لأن الإنسان إنما هو إنسان باقتداره على جلب منفعه، ودفع مضاره، واستقامة خلقه للسعي في ذلك.

والحضري لا يقدر على مباشرة حاجاته؛ إما عجزاً لما حصل له من الدعة، أو ترفعاً لما حصل له من المدى في النعيم، والترف، وكلا الأمرين ذميم،^(٣) ولذلك نجد أهل الحضارة يكلون (أمرهم في المدافعة عن أموالهم، وأنفسهم إلى واليهم، والحاكم

(١) المقدمة (٣/ ٨٧٦).

(٢) المقدمة (٢/ ٤١٤).

(٣) نفسه (٣/ ٨٨٠).

الذي يسوسهم، والحامية التي تؤمن حراستهم^(١) مما أذهب من شجاعتهم، وخضد من شوكتهم (قد تنزلوا منزلة النساء، والولدان).

إن الحضارة التي عنها ابن خلدون هي حضارة الاستهلاك بغير حساب، ودون إنتاج، حضارة أولئك الذين يعجزون عن العمل، والدفاع عن أنفسهم؛ لاستحكام عوائد الترف فيهم، ولكونهم يترفعون عن ذلك كله؛ لأنهم يعتبرون أنفسهم فوق العمل والعاملين، إنها حياة جماعة طفيلية طافية على سطح المجتمع، تعيش، وتستهلك، وتبذر على حساب الرعية كلها، تستولي على أموالها، وعلى قيم أعمالها، وتسخرها تسخيرًا، كل ذلك بفضل الجاه الذي تتمتع به، والسلطة التي بيدها، ولكن من أين لهذه الجماعة الطفيلية بهذه السلطة، وذلك الجاه؟ كيف استولت على الحكم، وأصبحت متمكنة من أموال الناس، وأعمالهم، ورقابهم؟

وبعبارة أخرى: كيف تنشأ الدول؟ وما عوامل انهيارها، وسقوطها؟

هذه هي المسألة الأساسية التي على علم العمران تبيانها، وشرحها.^(٢)

(١) نفسه (٢/ ٤١٤).

(٢) العصية والدولة ص: ١٥٨.

استنتاجات

ومما سبق فإنه بإمكاننا أن نستنتج ما يلي:

* إن أفكار ابن خلدون، وآراءه في اختلاف أحوال الناس أفراداً، وجماعات، ومن ثمَّ فالأحوال التي نعت بها البدو خاصَّة منهم من ساهم (العرب، ومن في معنهم)، والنعوت التي وصف بها أخلاق، وطباع أهل الحضارة، كل ذلك خالٍ من نزعة عرقية، أو ميل إلى حياة البدو دون حياة الحضر، فابن خلدون في هذه المسائل، وأشباهها كان يصف أكثر مما يقرر فكرة، أو مبدأ، أو حكماً قَبلياً.

* إن الأمم، والأجناس تختلف في مستواها الحضاري لا بأصولها العرقية، بل بسبب الشُّروط الماديَّة لحياتها، هذه الشُّروط الماديَّة التي تحددها طبيعة المناخ، وطبيعة الأرض، والتي تتحكم بدورها في تحديد نوع العادات السَّائدة، سواء منها ما كانت ذات طبيعة فرديَّة، أو ما كانت ذات طابع اجتماعي.

* إن الأصل العرقي، أو الجنسي لا أثر له أصلاً في أحوال الناس الفرديَّة منها والاجتماعيَّة، وقد ألح ابن خلدون على هذا إلحاحاً كبيراً فـ(النسب أمر وهمي لا حقيقة له، ونفعه إنما هو في هذه الوصلة، والالتحام) الحاصل من طول المعاشرة.^(١)

والتمييز بين الأمم لا يكون بالنسب فقط، بل قد يكون بالجهة، والسمة،^(٢) أو بالعوائد، والشعار، أو غير ذلك من (أحوال الأمم، وخواصهم، ومميزاتهم).

(١) المَقْدَمَة ص: ١٩١.

(٢) المَقْدَمَة ص: ١٩٠، الآية ١١٥ من سورة المؤمنون.

وهكذا فتعميم القول في أهل جهة معينة من جنوب، أو شمال بأنهم من ولد فلان المعروف لما شملهم من لون، أو سمة وجدت لذلك الأب إنما هو من الأغاليط التي أوقعت فيها الغفلة عن طبائع الأكوان، والجهات، وأن هذه كلها تتبدل في الأعقاب، ولا يجب استمرارها.

✽ إن الاختلافات القائمة بين الأمم، والشعوب سواء في أحوالها الفردية، أو في مستوياتها الحضارية ليست راجعة إلى العرق، أو الجنس، بل هي راجعة أولاً، وأخيراً إلى شروط الحياة بصفة عامة؛ فالعرب، ومن في معناهم ليس المقصود منهم جنساً معيناً، بل أجناساً مختلفة منها فريق من العرب، وفريق من الترك، والتركمان، وفريق من البربر خاصة منهم الساكنون في المناطق الصحراوية لشمال أفريقيا.

والشيء الوحيد الذي يجمع هؤلاء في نظر ابن خلدون هو تشابه أحوالهم العامة؛ لتشابه الشروط المادية لحياتهم، وكذلك الشأن بالنسبة لأخلاق، وسلوك أهل الحضارة من سكان المدن؛ فابن خلدون هنا لم يكن ينتصر للبدو على الحضرة، ولا مفضلاً لحياة أولئك على هؤلاء، على أن هجومه على الحضارة لم يكن يخص أهل المدن كلهم، ولا الحضارة بمعناها السائد اليوم، وإنما كان يقصد أسلوب حياة معينة هي الأرستقراطية الحاكمة، وهو إذ شهر بها، وبسلوكها لم يفعل ذلك لكونها لم تكن تشكل قوة سياسية (يستطيع الملك الاعتماد عليها في صراعه ضد الإقطاعية)، كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين، بل لأنها -والملك على رأسها- كانت جماعة طفيلية تفسخ أمرها، وانحلت أخلاقها، وأصبحت لا تؤدي أية وظيفة اجتماعية غير وظيفة التبذير، والتخريب، والاعتداء على أموال الناس وممتلكاتهم، الشيء الذي يفقد المجتمع ما يحتاج إليه من أمن، واطمئنان، واستقرار، ويؤدي إلى أزمة اقتصادية

خاتمة تكون نتيجتها الحتمية تقاعس الناس عن العمل، واشتعال نار الفتن، والثورات، ومن ثم انهيار الدولة، وفساد العمران.

✽ إن أبحاث ابن خلدون في توزيع العمران على الأرض، وتأثير العوامل الطبيعية كالمناخ، والخصب، والجذب، في هذا التوزيع، واختلاف وسائل كسب العيش، وآثار ذلك كله على أخلاق البشر، وسلوكهم، ومختلف أحوالهم الاجتماعية والفردية، في هذه المسائل لم تكن تستهدف إقرار ما يسمى اليوم الحتمية (الجغرافية)، أو الحتمية الاقتصادية.

ففرض ابن خلدون من أبحاثه تلك كان فقط توضيح الفوارق بين البدو، والحضر: فوارق جسمية، وخلقية، وسلوكية، واجتماعية، وهي فوارق ترجع في نهاية الأمر إلى التأثير المباشر للعوامل الطبيعية، أو الاقتصادية، بل إلى ما يطلق عليه اسم العادة؛ فالأصل في هذه الاختلافات، والفروق هو (أن الإنسان ابن عوائده، ومألوفه، لا ابن طبيعته، ومزاجه؛ فالذي ألفه من الأحوال حتى صار خلقاً تنزل منزلة الطبيعة والجملة، فإذا اعتاد الإنسان شغف العيش سواء في البادية، أو في المدينة، في المناخ المعتدل، أو المنحرف؛ كان إلى الصحة، والجمال، والشجاعة، والكرم... أقرب، وإذا اعتاد رغد العيش؛ كان أقرب إلى المرض، والجبن، والبخل، والانتكال على الغير، وهكذا فما يبدو لبعض الباحثين، والمفكرين وكأنه حتمية جغرافية، أو طبيعية هو في نظر ابن خلدون مجرد (عادة).

فاعتبار الجسم لنوع من الشروط الطبيعية، والمعيشية هو الذي يجعل صاحبه على شكل معين، وعلى صفات خاصة، فصفات البدو، وطباعهم، وأخلاقهم، وأنماط سلوكهم ليست صفات قارة نهائية، بل يمكن أن تنقلب إلى ضدها إذا تبدلت ظروفهم المعاشية، فقد يتحضر البدو، وتنقلب صفاتهم إلى ضدها، وهذا بالضبط ما

يحدث؛ فأهل الحضر، والحضارة هم في الأصل أهل بادية، وخشونة، والبادية أصل للحضارة، والأمصار مدد لها.

وخلاصة القول: إن ابن خلدون لم يحاول أن يفسر الظواهر الاجتماعية بالعوامل الجغرافية على غرار ما فعل منتسكيو مثلاً، فهو وإن أبرز أثر المناخ في بعض الظواهر العمرانية، والأحوال النفسية، الشيء الذي سبقه إليه بعض مفكري الإسلام خاصة إخوان الصفا؛ فإنه لا يجعل منه العمل الحاسم، ولا يمد أثره حتى يشمل القوانين، والشرائع، الشيء الذي يشكل مدار البحث عند المفكر الفرنسي منتسكيو، ومن ثم فإن منطق الرجلين، وغاياتهما مختلفة تمامًا.

❖ وكون (اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلهم من المعاش) لا يعني في ذهن ابن خلدون أكثر من اختلاف الأفراد، والجماعات بسبب اختلاف ما اعتادوه من ظروف معيشية؛ فالقضية هنا ليست (أسلوب الإنتاج)، ولا علاقات الإنتاج، بل هي فقط مسألة ما يعتاده المرء، ويألفه من أنواع العيش، ومستوياته.

إن علاقة الإنتاج بمعنى علاقة المستغل بالمستغل لم تكن مطروحة عند ابن خلدون، ومن ثمة فإن اختلاف الناس باختلاف نحلهم في المعاش إنما يعني في ذهن ابن خلدون اختلاف البدو عن الحضر اختلافًا يرجع إلى التباين القائم بين وسائل كسب العيش، ونمط المعيشة الذي توفره هذه الوسائل في عصر ابن خلدون، وفي المجتمعات التي عاش فيها، واستمر، واستمد نظرياته من معطياتها، لم يكن الانقسام فيها انقسامًا طبيعيًا بالمفهوم الحديث، فالانقسام الأساسي الذي كان يفرض نفسه على ما قد يكون هناك من أنواع التفاوت الاجتماعي هو انقسام المجتمع، ورماحهم، وسيوفهم في أقاصي البادية، وأولئك الذين كانوا يعيشون محصنين بالقللاع، والحاميات في قلب العواصم، والعلاقة بين هؤلاء وأولئك لم تكن من نوع علاقات

الإنتاج، أو الاستغلال، ولا حتى من نوع علاقة الحاكمين بالمحكومين باعتبار أن الفريق الأول (العرب، ومن في معناهم) كانوا يعيشون أحراراً، أو شبه أحرار في فيافهم، وقفارهم، ولا تمتد إليهم يد السلطة، ولا تنال منهم حامية، أو جند.

لقد كانت الفئة الوسطى المتكونة من البدو المقيمين، وسكان المدن المشتغلين بالصناعات فئة مستغلة من طرف الجماعة الحاكمة، ولكن هذا (الاستغلال) كان شيئاً طبيعياً، ومقبولاً في حدود (المعقوليّة) (ضرائب، ومكوس)، ولم يكن يلقي آية معارضة ما دام ضمن هذه الحدود؛ لأنه كان مقابل حماية الدولة لهذه الفئة الوسطى من هجومات البدو، والرحل... ولم تكن هذه الفئة، أو الفئات الوسطى تتن، وتصرخ، وتمتنع عن العمل إلا عندما ينقلب حكم هذه الجماعة إلى نوع من التحكم، والمصادرة للأموال، والأعمال، الشّيء الذي تكون نتيجته قيام الفتن، والثورات، وانقراض الدولة، و(نهاية العمران، وفساده).

وهكذا فبقدر ما كان كارل ماركس مشغولاً بالفروق الطّبيعية، الفروق بين العمال، ورب العمل، بقدر ما كان ابن خلدون مشغولاً بالفروق (الطّبيعية)، أو شبه الطّبيعية، الفروق بين البدو، والحضر، وإذا كان ماركس قد شيد فلسفته على أساس الصراع الطبقي؛ فإن ابن خلدون قد اكتشف علمه الجديد على أساس الاختلافات، والفروق القائمة بين البدو، والحضر، وهي اختلافات، وفروق تحدث في العمران لا نتيجة صراع، بل (بمقتضى طبعه)، والشّيء الوحيد الذي يتفقان فيه هو أن كلاّ منهما قد انطلق من هذه (الاختلافات، والفروق) ليفسر سبر التّاريخ، وتطور أحداثه، ولكن مع الاحتفاظ لكلّ منهما بميدانه الخاص، وإذن فإن أبحاث ابن خلدون في تأثير المناخ، والخصب، والجذب، ووسائل كسب العيش كانت تهدف إلى بيان أسباب، وعوامل الفروق بين البدو، والحضر، ودراسة هذه الفروق لم تكن هي

الأخرى غاية في ذاتها، وإنما كانت مقدّمة لشرح ما يهمه في الدرجة الأولى، ونعني بذلك نشوء الدُول، وسقوطها.